دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعطيات السياسية المقفعية في معمارية الدولة
المصدر:	مجلة الكلية الإسلامية الجامعة
الناشر:	الجامعة الاسلامية
المؤلف الرئيسي:	رضائي، صمد
مؤلفين آخرين:	حريرچي، فيروز(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع45
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	49 - 76
رقم MD:	863274
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المعطيات السياسية، ابن المقفع، الإصلاحية، المواصفات، الدولة، العلوم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/863274

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المعطيات السياسية المقفعية في معمارية الدولة

الأستاذ المساعد الدكتور
صمد رضائي
s.rezaei114@gmail.com

الأستاذ الدكتور
فيروز حريرچي
جمهورية إيران الإسلامية
جامعة آزاد الإسلامية / قم ـ كلية الآداب

الملخص:

تسعى هذه المقالة إلى دراسة المعطيات السياسية التي ضمّنها ابن المقفع في ثنايا أفكاره الإصلاحية بوصفه أول أديب سياسي ظهر بعد الإسلام وتمّ هذا الأمر من خلال رؤيته للنقد البنيوي للحكم الذي استخدمه ابن المقفع كوسيلة هامة في منهاجه السياسي للإفصاح عن مواقفه والإدلاء بآرائه في مجال السياسة،توصّلاً إلى الإصلاح الذي ينشده وراء كلماته المبثوثة في طيات كتبه.

إن هذا المسار التوظيفي لهذه المعطيات استقي إبن المقفع مادته الفكرية من مناهل ثقافية صادرةعن الفارسية صاغها في قالب بديع مكسوّ بثوب العربية ليلائم البيئة الجديدة وملابساتها المنوطة بها. ولما اتجه الى هذا المسار أدرك بأن الحضارة الإسلامية الحديثة تحتاج الى مثل هذه المعطيات لذلك اتجه إلى باب لايعرفه غيره وفتحه بقوة عقله ورحاب معرفته فمزج بين حضارتين؛ الحضارة الفارسية القديمة و حضارة إسلامية ناهضة فقدّم من الأولي إلى الثانية ما يراه مفيداً لها وحقق جسر التواصل الحضاري الثقافي بينهما.

احتفظ ابن المقفع بكثير من هذه المعطيات السياسية التي تمثلت بسمات وخصائص عرفت بها المواصفات والمؤشرات السياسية حالياً من المنظور القانوني في حقل العلوم السياسية والقانون العالم الدوّلي. منها ما يرتبط بتكوين الدولة ودورها في تمثيل العلاقات الخارجية أو الدبلماسية ومنها ما يرتبط بالمفاهيم السياسية العامة المتعلقة بالسلطة القضائية من الوجهة الداخلية.

المفردات الرئيسية: المعطيات السياسية، ابن المقفع، الإصلاحية، المواصفات، الدولة، العلوم السياسية.

١ـ المقدمة.

العلوم السياسية إحدي الفروع المتخصصة بالعلوم الإجتماعية وهي التي تتطرق إلى دراسة الأنظمة السياسية و اتجاهاتها السلوكية والتوظيفية في إطار البحوث العلمية والنظرية وليس الحديث في هذا الحقل وقضاياه المتنوعة بميسور للأدباء وهو أمر صعب جداً لمن يريد منهم أن يتعرض له في سلوكه الفعلي والنظري ولايمكن التوصل إليه إلابشروط متوفرة يستوفيها رجل مضطلع بهذا الأمر استحوذت علي تعبيره الفني القدرة الخطابية في الاداء الموضوعي.

وإذا أردنا أن نبحث عن مؤلفات العلماء في منظور الفكر السياسي علينا أن نتوقف علي العالم البارز في هذه الساحة وأحد منظري الآداب السلطانية ألا وهو إبن المقفع الشهير، هذا العقل المتحضر الذي كان سببا في تخلخل أدب النصائح في الثقافة السياسية، علي الرغم من أنه قتل مبكرا من قبل الدولة العباسية إلا أن أفكاره و نزعاته الإصلاحية فرضت صدي واسعا عى صعيد الأب العربي بما أورده فيه من الطريقة العقلانية التي رسمها ببراعة أساليبه الباهرة في شكلنة الهندسة السياسية.

وصاحبنا هذا يجسد في هذا الطور توازنا فائقا بين طبيعة البيئة الجديدة وما استوحاه من مواريث الحضارة العريقة وتجلت هذه الحيوية التركيبية في المعطيات المقدمة عند ابن المقفع بجلاء في مضمون عمله السياسي الذي ينادي بالتعديلات الأساسية والمتعة الكاملة من العقل والتدبير في معمارية الدولة. استطاع ابن المقفع أن يمدّ جسر التواصل الحضاري بحذاقة الأديب المصلح المفكر بما يمتلكه في نفسه من المقدرات العقلية والثقافية والطاقات الفنية والإبداعية أن يخوض غمار المواضيع الخطرة التي لم يتجرأ أحد من معاصريه أن يتقرب إليها في ساحة السياسة.

عرف ابن المقفع قيمة الحرية الإنسانية وأدرك ماتعني كلمة الإصلاح في مدلولها الحقيقي، فاندفع في مواصلة طريقه الوعرة بأنواع من الحواجز الاجتماعية والسياسية إلى حركة إصلاحية يرنو فيها إلى تصحيح السلوك الحكومي في إطار نظري متكامل وأعطي في هذا المسار معطيات سياسية حديثة وآراء سديدة وفرّت الأجواء المادية والنفسية للمحاولة المثمرة علي تكوين الدولة في بنيتها المعمارية القائمة علي التدبير والقانون.

إن المنهج الذي استخدمناه في هذه المقالة هو المنهج الوصفي: أي ألقينا فيه الضوء علي معاني الألفاظ وتبيين الدلالات، والمنهج التحليلي: أي عملية توضيح المعطيات وفق النماذج المقفعية المستخدمة في النص وحاولنا من خلال ذلك الإجابة على سؤال مهم: ما هو الباعث الذي حفز ابن المقفع علي تقديم المعطيات السياسية في ثنايا آثاره الأدبيه؟

إن رؤية ابن المقفع الطامحة إلى الإصلاح ومواقفه المنحازة للقطاعات الجماهيرية هي التي استثارت مشاعره الوجدانية بأن يسير علي الطريق التي رسمها في منظومته السياسية، لذلك تسربت السياسة إلى فكره وأدبه وأبدت حيوية دورها في كل من آثاره الإبداعية.

يستهدف هذا البحث الى أن يثبت بأن كثيراً من المعطيات التي جاد بها ابن المقفع في سلسلة آرائه الإصلاحية، يمكن تطبيقها علي المؤشرات السارية الحديثة في حقل السياسة والقانون. ومما يزيد من أهمية البحث في هذا المضمار ويبيح فرض الضرورة في المثابرة علي الإتيان بهذا البحث اليسير هذه الأخطار المنسية التي قيدت أعين القراء والدارسين في حضارتنا علي التحديق إلى ممتلكات الثقافة الغربية متناسين ما كان لديهم من جذور بعض النظريات والمعطيات البديعة التي سجلت اليوم في ذاكرة الشعوب باسم الثقافة أو الموروث الغربي.

ولابد لنا إذا أردنا أن ندرس تاريخ الحضارة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالوجهة الثقافية والعلمية ألا ننسي تاثير العناصر الأجنبية في تكوين هذه الظاهرة الجديدة. إذ أن الإسلام قد ظهر وانطلقت العربية من جزيرتها وسايرت الفتوحات التي قام بها الفاتحون في الأقطار الجديدة فدخل كثير من الشعوب في الإسلام ومضت العربية تشق طريقها في مجتمعات الأقطار المفتوحة وما كاد أن يتم للعرب هذا الفتح حتى نشأ عن ذلك تفاعل وامتزاج متنوع بين الثقافات التي كانت أصولها متباينة وعناصرها مختلفة وأنتجت هذه الممازجة والمخالطة حضارة جديدة لم تتألف في ذاتها من عنصر خاص وحده بل ساهمت علي تكوينها عناصر مختلفة من ثقافات مختلف الشعوب التي دخلها الإسلام. ومادمنا بصدد أن نسبر مدي تاثير هذه العناصر التي جاد بها العلماء والأدباء في ثنايا معطياتهم الثقافية والعلمية يسترعي انتباهنا ما اتفق عليه الباحثون في أمر الثقافة الإسلامية وما أدلي بها الكثرة المطلقة من المستشرقين بأن تاثير العنصر الفارسي كان أكثر وأقوي من سائر العناصر وهو مما أشار إليه الدكتور عبداللطف حمزة - وإن كان من أشد المعارضين لابن المقفع - بصورة

عجلي في الفصل الثاني من كتابه المعنون بالثقافة الفارسية بين عناصر الثقافة الإسلامية ويقول: من حيث الأدب الإسلامي فلا محل للنزاع في عظم الدين الذي في عنقه للثقافة الفارسية وفي غلبة هذا الدين علي الثقافة اليونانية الخالصة (حمزة، عبداللطيف: ٢٠٠٠م، ص٣٣)، فلنأت في هذا الصعيد ببعض المعطيات السياسية التي أتحفنا بها عبدالله ابن المقفع.

أما بالنسبة للدراسات السابقة أو خلفية البحث، فقد حظي ابن المقفع باهتمام كثير من الباحثين العرب والايرانيين على حد سواء، ونشير هنا إلى بعض المصادر الهامة التي تطرقت إلى البحث عنه وكمثال على ذلك: ((ابن المقفع بين حضارتين)) للدكتور حسين علي جمعة، ((ثلاث شخصيات في التاريخ)) للدكتور عبداللطيف حمزة، ((عبدالله بن المقفع)) للدكتور محمد غفراني الخراساني و((ضحى الإسلام)) لأحمد أمين.

أما الملاحظة الهامة التي تتبدّي بالجلاء في هذا المقال أن كثير من الكتب والدراسات التي كتبت حول ابن المقفع خاصة هذه الكتب المشارة إليها لم تتطرق في طياتها إلى توضيح المعطيات السياسية بشكل تخصصي معبّر عنها في القاموس السياسي بما يفيد القراء والدارسين الذين يريدوا أن يتزودوا من المعلومات السياسية من الساحة الأدبية، بل أن كل منها عالج موضوعا عاما مكررا من جوانب شخصيته أو آثاره أو فنه أو زندقته مما نري مثيله في سائر الكتب، وهذه إشكالية طبيعية لديهم؛ لأن كثيرا ممن كتب حول ابن المقفع كان من طبقة الأدباء وهولاء لم يتذوقوا المفاهيم السياسية كتذوقهم المضامين الأدبية والخيالية إلا ما جاء في الكتاب المسمّي ((جذور المكيافلية في كليلة و دمنة)) للكاتب مصطفي سبيتي، حيث صنّف هذا الكاتب بعض المعطيات بشكل أفضل مما جاء به الكتاب الآخرون في آثارهم وإن قصدبها تطبيق النماذج المكيافيلية علي الأفكار المقفعية تحديداً. وقد استوحيت من هذا الكتاب بعض العناوين المتدرجة للبحث وأضفيت عليه معلومات وافية تسعف القراء في فهم ما استبطن من آثار ابن المقفع الكاتب والأديب الفارسي الشهير وألقيت في هذا المجال بعض الأضواء علي نواح جديدة من سياساته تتجلي ثمرته في عرض البحث.

٢ـ حياته:

إسمه بالفارسية روزبه وهو عبدالله بن المقفع وكنّي قبل إسلامه بأبي عمر، فلما أسلم أكتني بأبي محمد والمقفع ابن المبارك وأصله من ((جور)) مدينة من كور فارس وكان يكتب

أولّاً لدواوين عمر بن هبيرة، ثم كتب لعيسي بن علي علي كرمان وكان في نهاية الفصاحة و البلاغة، كاتباً شاعراً فصيحاً وهو الذي عمل على إدراج شروط عبدالله بن علي علي المنصور وتصعّب في الاحتياط فيها، فأثار ذلك من حفيظة المنصور عليه، فلما قتله سفيان بن معاوية حرقاً بالنار وقع ذلك من المنصور بالموقع الحسن والموافقة فلم يطلب ثأره (ابن النديم: ١٣٥٠ش، ص١٣٢).

وقيل: إنه ألقاه في بئر المخرج وردم عليه الحجارة وقيل أدخله حماماً وأغلق عليه بابه فاختنق (ابن خلكان: ١٣٦٤ش، ص١٥٣).

وهكذا يكتنف الغموض سبب قتله كما يكتنف الغموض تاريخ حياته وكيفية قتله، فلايعرف علي وجه اليقين السبب الذي أدى بالتالي إلى تصفيته، ومهما يكن من أمر فهناك عدة أسباب أشار إليها المؤرخون ودبجوها بكتبهم، منها:

- كتابة الأمان (إدراج شروط عبدالله بن علي علي المنصور).
- الاتهام بالزندقة
- رسالة الصحابة
- بثّ آرائه الإصلاحية الجرئية في كتبه تعريضاً بالحاكم العربي وأصحابه.

٣ـ عصره

عاش ابن المقفع في أواخرعصر الإستبداد الأموي الذي اصطبغ بصبغة عربية تمثلت بالتعصب القبلي وأوائل الانقلاب العباسي أي في المدة التي شهدت زوال دولة عربية وميلاد أخرى. نجمت سياسة التمييز العنصري في البيئة العربية بعدما دخل الإسلام الشعوب الأخري وبلغت أشدّها لما وقع علي أيدي الأمويين أزمة الحكم وهؤلاء - كما انتهج أسلافهم - أحيواما استطاعوا من مواريث الجاهلية وبدعها حتى اشتعلت العصبية واندلعت نيرانها في عامة أنحاء البلاد وذلك بسبب سوء سياستهم في إداره شؤون الحكم وعدم أخذهم بالحزم والحكمة وهو ماأدّي إلى الثورة العنيفة التي عمت كل البلاد التي كانت تحت سلطتهم حتى قضي عليهم قضاءاً تاماً حقداً عليهم وغيظاً علي سلطانهم، وفي تلك المدة استغلّت الأسرة العباسية كل الظروف و الأسباب بالحيلة والخداع للوصول الى

الحكم وما إن إستتب لهم الأمر، رجعوا علي عقبيهم وانتهجوا سياسة قمع الحريات والتشدّد في الإجرائات التعسفية.

ولعل خيرمن يصوّر عصر ابن المقفع خاصة فيما يتعلق من الوجهة السياسية ما قاله الأستاذ محمد علي آذرشب في مقدمة كتابه ((ابن المقفع بين حضارتين)) والدكتور حبيب يوسف مغنية في مقدمة كتاب ((كليلة ودمنة)) إذ قال الأول:

عاش ابن المقفع في عصر أريد فيه للناس أن يتخلّوا عنن إرادتهم وعقلهم تحت شعار الاستسلام للقضاء والقدروأن ينظروا إلى الحاكم بأنه مفترض الطاعة، يحكم كيف يشاء، ولايحقّ لأحد أن يدلي برأيه في الحكم كيف يكون وكيف ينبغي أن يكون الحاكم، كما أريد للناس أن ينشغلوا بالأمور اليومية الصغيرة ويتخلّوا عن الأهداف الكبيرة وأن ينكفيء الناس علي أنفسهم وهمومهم الشخصية ويستوحشوا من العلاقات الاجتماعيه وهذا هوشأن كل مجتمع يسود فيه الإرهاب والطغيان (جمعه حسين علي: ٢٠٠٣م، ص٣).

فيما قال الآخر: مما لا شك فيه أن ابن المقفع كان مدركاً بأنه صاحب رسالة يقتضي تبليغها ركوب مركب صعب يدفعه في محيط زاخر بالأخطار، فالزمن كان زمن قطع رؤوس المعارضين أورميهم من أبراج عالية أو سلخ جلودهم أحياءاً أو جعلهم طعاماً للنار في تنور لاهب (ابن المقفع: ٢٠٠١ م، ص١٩).

٤ـ منهجية ابن المقفع.

الكلام السائد لديه موجّه إلى النقد والإرشاد، معتمداً علي منهجية تربوية إصلاحية قائماً علي العقل المتطلع إلى منظومة من القيم الأخلاقية والمثل النبيلة. والقيم التي يدعو إليها غالباً مايتوجّه فيها الى وجهة واقعية يلحظ فيها مشاكل الإنسان من مناحي المجتمع البشري ويزجّ فكرته في مجابهة الظروف الواقعية ليرتقي بها إلى ظروف إنسانية صالحة تتحقق فيها مصالح الجماهير بمختلف جوانبها بدلاً مما يعانيه الشعب من آثار سلبية ناتجة عن الحياة في ذلك الواقع المرير.

يقولون إن الكتاب والشعراء فريقين: مثاليون dealists او واقعيون Realists. فأما المثاليون فإنهم يصدرون شعرهم وكتابتهم عن عقل يسيطر عليه الخيال وهم دائماً يتجهون في أدبهم إلى المثال الأعلي و أما الواقعيون فيصدرون عن عقل أشد تعقيداً من العقل

الأول، فيصفون الحياة الواقعة أمامهم ويصفون ما فيها من اضطراب وتعقيد والتواء (حمزة عبداللطيف: ٢٠٠٣م، ص٧٣).

ولايؤسفني أن أكون مخالفاً بعض المخالفة لما ذهب إليه الدكتور عبداللطيف حمزة حينما عدّه من المثاليين خاصة حينما يقارن بين ماكتبه ابن المقفع في الأدبين الكبير والصغير وبين ما كتبه الجاحظ في رسالة التربيع والتدوير حينما قال: رجل كان ينزع في تفكيره أبداً إلى المثل الأعلي، فيظهر أثر ذلك في كتابه (م، ن: ص٧٤). لأنهما من جملة الكتب الحكمية وهذه الكتب لاتقتضي طبيعتها إلا أن تكون علي عبارات متكونة علي هيئة موجزة لانري فيها تلك التفاصيل التي يقوم ببعثها الواقعيون وهنا علينا أن نتسائل لم لايقارن الدكتور بين ماكتبه ابن المقفع في رسالة الصحابة وبين رسالة الجاحظ، إذ أفصح الكاتب بأظهر أسلوب وأبين كلام ما كان يدور في خلده مما يجري في واقع المجتمع وما أصدره فيها وفي كليلة ودمنة أيضاً من آراء نقدية جريئة تعرّض بالطبقة الحاكمة وأدانة طيشهم وجهلهم في معاملة الناس. فبإمكاننا أن نقول في هذا المسار بأنه كان رجلاً مزج بين المثالية والواقعية بأدبه الغزير فيما كتب عن السياسة في شكل يدلّ علي وعيه السياسي الناضج بأهمية إصلاح شؤون الحكم ليقود المجتمع إلى مايصبوا إليه من تحقيق مآربه وانتصار القيم الإيجابية علي ما يعارضها من القيّم السلبية.

٥ـ السلوك السياسي المقفعي.

أصبح موضوع علم السياسة: دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وكيفية أدائها لوظائفها وعلم السياسة غير فلسفة السياسة التي تهتم بدراسة الأفكار السياسية مع التأكيد علي بعدها الزمني. أما علم السياسة فإنه يدرس الأفكار السياسية بهدف الوصول إلى مبادئها العامة مستعيناً قدر الإمكان بشواهد كمية وكيفية ومعني ذلك أن فلسفة السياسة تلجأ إلى الأفكار والقيم السياسية كالحق والحرية والعدالة وتثير حولها تساؤلات تتعلق بشرعيتها وملائمتها للطبيعة الإنسانية. أما علم السياسة فإنه يسعي من خلال استخدامه للمناهج العلمية إلى الوصول إلى تعميمات تحكم عناصر الحياة السياسية بما فيها من نظم وأنماط سلوكية (وادي طه: ١٩٩٦م، ٩٥).

وتؤكد الكتب التاريخية والأدبية على أن ابن المقفع لم يكن من أصحاب البلاط ولا من مقرّبي السطان ولم يفكر يوماً بأن يتولي منصباً سياسياً في إطار النظام الملكي للأسرة

العباسية، مع أنه لم يكن يري نفسه خارجة عن منظومة عامة الشعب وقد وقعت عليهم أثقال الانحرافات العديدة داخل المجتمع، بل طمح في أطروحته السياسية التي كانت في ثياب نظرية إلى شكلنة السلطة السياسية علي نظام يسود فيه التدبير والعدل وقد حاول في هذه الممارسة السياسية الهادفة إلى دعم الأخلاق التي كانت سمة ملازمة للخطاب السياسي الصحيح.

وهذا الذي يحتاج إليه المجتمع الإنساني في هندسة الحياة البشرية الصالحة؛ لأن التدبير ليس مجرد كلمة يتشدق بها الساسة والحكام في مرافقة الظروف لصالح أغراضهم وإنما هي كلمة جامعة تشمل معان نبيلة من العقل والعلم والحكمة والإتزام بالقيم، فيما يشكل العدل عماد الحكم فهو تنظيم عملي للأمور علي قدر الصلاحية وموضع المسؤولية.

ولاشك من أن ابن المقفع كان شديد التطلع إلى أن يصبح المناخ السياسي والاجتماعي مناسباً لأبناء أمته مهما كانت أجناسهم وألوانهم وتفاوتت فئاتهم الاجتماعية ولهذا ظل يسعي بكل قدراته العقلية والفنية إلى أن يعطي للمجتمع ما يراه مفيداً من آراء إصلاحية توّفر المجالات للنشاط الفكري والسياسي والاجتماعي في صميم الدولة العربية التي غلب علي تكوينها الرؤية الضيقة الخانقة.

كان ابن المقفع شديد الاهتمام بإقامة سياسة عملية يظهر فيها مدي عقلانيته من خلال تصوراته لأسس السلطان وطبيعته وأشكاله، فهي أسس لسلطة سياسية ينبغي أن تعتمد علي العقل، لأنها ضرورة تفرضها مصلحة الجماعة ولهذا فقد اعتبر من المصلحين الاجتماعيين الذين أعطوا ما أمكنهم كتابة وعملاً؛ ليقيموا نظاماً اجتماعياً وسياسياً علي أسس صحيحة ومن أجل غايات شريفة وأغراض سامية (محمد عبدالله الثبيتي نوير بنت ناصر: ٢٠٠٦م، ص٢٧).

إن ابن المقفع يعد أول كاتب سياسي في تاريخ الإسلام لم يخرج أي كتاب أو أية رسالة من آثاره عن هذا الموضوع أو ذلك الغرض. فقد كان مفكراً ملتزماً وأديباً شاهد عصره يسوق فكره وفنه في طريق الإنسان. وعلى ذلك يكون ابن المقفع في سياسياته واجتماعياته قد فتح الطريق أمام الفارابي وابن قتيبة وابن تيمية والمارودي وابن أبي ربيع والمالقي وابن الداية والحضرمي وابن الجوزي وابن حمدون والقاسم العلوي وإخوان الصفاء وابن عبد ربة وعلي عبدالرزاق وسواهم (شلق علي: ١٩٩٢م، ص١٥٩).

هذا العبقري الفذّ يتخذ من أفكاره السياسية وآرائه الإصلاحية طريقا لخدمة أبناء المجتمع فعندما يتحدث عما تسرب الى الدولة من المفاسد العصيبة وما ابتلي به الشعب من أمراض مزمنة ويبحث في كيفية علاجها؛ لأن الوضع السياسي في الزمن الذي عاش فيه قد عمّ فيه الطغيان والاستبداد والبطش وله نفس لاتطيق الصمت إزاء الممارسات الشعواء أو يقف منها موقفاً محايداً للظروف المتأزمة آنذاك. ولعل اهتمام ابن المقفع بالسياسة كان ينطلق فيه من عقيدة تؤمن بأن: الأول، صلاح الرعية من صلاح الراعي فمتي صلح الحاكم صلح ما عداه والثاني، ابتعاد الرعية عن الحاكم وتململها- وهذا ماعاشه ورآه في أواخر الدولة الأموية - دليل عدم اهتمام الحاكم بالرعية وإهمالهم للأمور ومصالحها (محمد عبدالله الثبيتي نوير بنت ناصر: ٢٠٠٦م، ص٢٨).

٦ـ ابن المقفع المصلح الاجتماعي.

وقف ابن المقفع علي الكثير من أمراض المجتمع والسياسة في عصره واستنكر الكثير من تلك الأمورو بخاصة في الدولة العباسية الناشئة إذ كان يري أن معظم تلك الأمور سببها الحكام كما كان يري أن الحرية السياسية غير متوافرة، فأراد أن يقف من حكامه موقف (بيدبا من دبشليم) وأن يتخذ الطرق التي تتيح له النصح من غير التعرض للهلكة (الفاخوري حنا: ١٣٨٠ش، ص٤٦٤). لقد بصر بأم عينيه كيف أن العباسيين ساروا علي خطى بني أمية في المذابح والمجازروانتهاك الحرمات واغتصاب الأموال والحقوق تغذية لخزائن الخلفاء والعمال والمحظيات بما فاق حدّ الوصف. (جرداق جورج؛ ١٩٧٠م، ص١٧١).

إن ابن المقفع إستعان برؤيته لهذه المشاهد لتكون طريقا لدعوته من أجل الإصلاح من خلال دعوته للأخلاق الحميدة والتمسك بالقيم النبيلة وأشبع كلامه في هذه الخريطة بالإرشاد والنصح والحكم ليعالج بها المجتمع السقيم ويلتفّ علي الرقابة الحكومية بعدما أصيب الشعب بالأمراض المستعصية وهو يعتقد بأن منهجية الإصلاح لها دور ناشط في تحسين الأجواء المحيطة بالحياة البشرية وهي التي تساعد علي الخروج من الأزمات والفتن التي أخذت تعصف بمصائر الناس بسبب سوء ادارة الحكام لمصالح الشعب؛ لأن الاستسلام لهذه الطبقة من المستغلين أي أصحاب المطامع والأهواء يدفع بمصير الناس الى أتون الجهل والهوان ويسوقهم في عوالم تقهر فيها حرياتهم وكراماتهم الإنسانية العامة، وتذهب بهم في كل طريق إلاطريق الخير والرشاد.

فعلى العامة التسلح بالعلم والمعرفة ونبذ التقليد الأعمي والاتباع السلبي مستعينة بالعقل المستنير للتمييز بين الحق والباطل والتحرر من سلطة الأهواء المؤدية إلى الاستبداد والبطش.

إن إحدي الأسباب الرئيسة التي دفعت ابن المقفع بأن يتجاوز الحياة الوديعة مع أنه في مقتبل عمره وحضوته بثراء يسمح له أن يعيش في راحة ودعه هو إنه لم يتوان من أن يدلي رأيه في الحكم والعلاقة التي ينبغي أن تسود بين الحكام وشعوبهم وغلف ذلك في ثوب النقد اللاذع وأفصح عما يراه خيراً للمجتمع في مسيرة حياته المتوعرة، ولعل خلو نظام الحكم العربي عن خلفية سياسية مناسبة في إدارة شؤون الشعب بمختلف جوانبها كان أحد الأسباب التي دفعت بابن المقفع لانتهاج ذلك المنهج، وكما نعلم أن نظام العرب: كان في الجاهلية يقوم علي أساس القبيلة وأجزائها وكان هناك تنوع كبير في العادات والعرف عند العرب، لكن يمكن القول: إنه كان في الجزيرة نظام أساسه السياسي والاجتماعي هوالقبيلة (دوري عبدالعزيز:٢٠٠٨م،ص١٥).

رغم هذه الظروف القاسية التي أحاطت البيئة الاجتماعية لم يتنحّ ابن المقفع عن الخوض في مجريات الحياة الجماعية ولم يخرج في سياساته عن دائرة الخلق السامي وتعاليم الدين الحنيف وأعطي لمجتمعه معطيات سياسية ينطبق عليها كثير من المعايير السياسية اليوم في بناء السياسة ومعمارية الدولة وما يتخلل في إطارها من توظيف الأكفياء وتحديد الواجبات الثنائية في شعبتي المجتمع المتكون من الشعب والطبقة الحاكمة.

٧ـ تكوين الدولة.

إن نشوء الدولة وتكوينها في الساحة السياسية يعتبر من أهم السمات التي تتسم بها كل البلاد المتحضرة وهي من أبرز الصفات التي ينبغي توفرها في تلك الظاهرة التي تسمّي بالحضارة في الترمينولوجية السياسية والاجتماعية. فالدولة ظاهرة سياسية قانونية وهو تعني مجموعة من الأفراد متجانسة أو غير متجانسة يعيشون في إقليم جغرافي محدد يسيطر عليهم تنظيم سياسي مستقل يفرض عليهم سيادته القهرية في إدارته لشؤونهم ومصالحهم العامة.

وهذه الأركان الثلاثة:

- الشعب (السكان) (people)

- الأرض أوالإقليم (territory)
- القوة السياسية (sovereignty/government)

هي التي تكوّن الدولة في مظهرها الخارجية. ونحن في الإشارة إلى هذه الأركان المكوّنة أدغمنا المصطلحين المختلفين أي الحكومة(government) والسيادة(sovereignty) وسبكناهما في القوة السياسية لتكون العبارة أشد اختصاراً وأبلغ دلالة في ذهن القارئ الأدبي. هذه المؤشرات هي التي أشار إليها علماء السياسة في مشهد العلاقات الدولية والقانون الدولي العام لترسيم الدولة في الخريطة السياسية. إن الأرض والشعب يعتبران كعنصرين اجتماعيين والسلطة السياسية تعتبر كعنصر قانوني (ضيائي بيجدلي محمد رضا:١٣٨٦ ش،ص٢٠٢).

والشعب بمفهومه الاجتماعي والسياسي مجموعة من الأفراد الذين تتكون منهم الدولة، والاقليم هو رقعة جغرافية تقيم عليها الدولة سلطتها وتمارس فيها سيادتها وتشتمل في القانون الدولي العام علي الاقإليم البرية والمائية والجوية أو الفضائية.

استخدم ابن المقفع هذه المفهوم في كليلة ودمنة خلال استنطاقه عالم الحيوان بثاً لأفكاره الإصلاحية، إذ أشار إليه في باب الثور والأسد وقال: كان قريباً منه أجمة فيها أسد عظيم وهو ملك تلك الناحية ومعه سباع كثيرة وذئاب وبنات آوي وثعالب وفهود ونمور(ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص١٤٠).

فالأجمة هنا ترمز إلى المكان الذي يعيش فيه الشعب وتمارس عليه السيادة والأسد هو ترميز للسلطة السياسية وأما أصناف السباع المذكورة فهي فئات الشعب المختلفة بشرائحها وطبقاتها ومصالحها وأنماط إنتاجها وقد عمد في كليلة ودمنة إلى رسم هذه الصورة في مقدمة كتابه ليجعل منها مختبر آرائه ومفاهيمه السياسية، فشكلت بذلك المدخل الذي اعتمدت عليه في كل أبواب الكتاب الأخرى. (سبيتي مصطفي: ٢٠٠٠م، ص١١١).

٨. أنواع الحكم.

أكد ابن المقفع من خلال حديثه على الدور الإيجابي للحكماء وذوي الرأي و النصح من العلماء في إرشاد الملوك ومن كان بيده مقاليد السلطان ففي كليلة ودمنة يلوح بشكل

ترميزي إلى ثلاثة أشكال من أنظمة الحكم السياسية:

- الملكية المطلقة: التي يعبر عنها بغياب الوزراء والمستشارين وأي نوع آخر من المشاركين في صنع القرار، إذ يتحول الجميع إلى منفّذين إجرائيين ويتركز القرار بيد الملك (السبيتي مصطفي: ٢٠٠٠م،ص١١٢)، و هذا الصنف من الملكية أشير إليها في باب الأسد والثور، حينما يبتدأ الكاتب بوصف الأسد ويقول: كان هذا الأسد منفرداً برأيه دون أن يأخذ برأي أحد من أصحابه (ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص١٤٠).
- الملكية الدستورية: التي يحكم فيها الملك من خلال الدستور أو السلطة التنفيذية وهي شبيه ببعض النظم البرلمانية الحالية إذ يكون العاهل فيها بوصفه رئيس الدولة وكانت السلطة بيد رئيس الوزراء، وفي هذه الحالة كان الملك ملتزماً بقرارات الوزراء أو أركان السلطة في تدبير الشؤون وهذا الصنف من الملكية أشير إليها في باب البوم والغربان حيث اجتمع ملك الغربان، مع وزرائه ليتخذ معهم قراراً مناسباً ناتجاً عن آرائهم في الأزمة المحيطة بهم، حيث جاء: وكان في الغربان خمسة معترف لهن بحسن الرأي، يسند إليهن في الأمور وتلقي إليهن مقاليد الأحوال وكان الملك كثيراً ما يشاورهن في الأمور ويأخذ آراء هن في الحوادث والنوازل (م،ن:ص٢٩٤).
- الديمقراطية: التي يشارك فيها جميع الشعب ويفوّض الأمر إلى الممثلين وفق انتخابهم ومن معالم هذا الصنف ماجاء في حكاية الفيل والأرانب، حيث قال ملك الأرانب ليحضر منكن كلّ ذي رأي رأيه. (م،ن: ص٢٩٨).

٩ـ الوزراء ومعادلاتهم مع ذوي السلطان.

السلطان مهما كان ذي صلاح ورأي فإنه لايمكنه أن يتصدى مباشرة للقيام بتدبير شؤون الجماعة وإدارة الشعب أو الخوض في موضوعات تجرّعليه وعلي بلاده أضرارا مادية ومعنوية، بل يلزم عليه أن يختار للأعمال المختلفة والطوائف المتعددة أصحاب الكفاءة ليتخلص عما ينتج عنه من تراكم للأمور ومخلفاتها من رافض النتيجة التي تمتد تفاعلاتها السلبية حيناً بعد حين وهؤلاء الأصحاب في منظومة السياسة هم الوزراء. كتب المستشرق الفرنسي دارمستتر في كتاب ((بحوث حول إيران)) بأن كلمة وزير مشتقة من كلمة فهلوية vichira بمعني التقرير(عظيمي عباس علي: م،ن:ص٣٣).

وهنا لا مجال لنا للبحث عن هذه الكلمة وأصلها والغوص في التتبع عن صحتها أو عدمها، لكن المطلوب لنا هي الوزارة باعتبارها منصباً سياسياً له دور ناشط في هيكلية الدولة يؤديه الوزير وموقع يحتلّه وفق الخطة الحكومية المرسومة. لم تكن كلمة وزير بدعاً في العصر العباسي، إنما المبتدع هو إنشاء هذا المنصب وإعطاء صاحبه السلطة الرسمية وتلقيبه بهذا الاسم وهذا المنصب فارسي ولم يكن معروفاً قبل العباسيين. (أمين أحمد: ١٩٩٧م، ص١٨٣).

إنما الوجه الذي يستتب به الأمر أن يكون السلطان منتفعاً بمن اتصف حوله بحصافة الرأي وحزم الأمور تجنبا للزلل والوقوع في التردد وانعدام المنهجية الصالحة في تدبير الأمور. تأسيساً علي ما افترض لهذه الفئة السياسية، أكدّ ابن المقفع في سياساته مراراً علي أهميتهم البالغة ومكانتهم الرفيعة حيث قال: الملك يزداد برأي وزرائه بصيرة كما يزيد البحر بمجاورته من الأنهار(ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص٢٩٦).

و لهذا لم يتهاون في كليلة ودمنة والأدبان الصغير والكبير علي الإتيان بأمثلة تدلّ علي هذه الخطورة من أهمية: إن البحر بأمواجه والسلطان بأصحابه (م،ن: ص٢١٤).

يصنفّ ابن المقفع في كليلة ودمنة السلطان في علاقته مع الوزراء علي معادلات أربع:

- سلطان صالح و وزراؤه صالحون
- سلطان صالح و وزراؤه فاسدون
- سلطان فاسد و وزراؤه فاسدون
- سلطان فاسد و وزراؤه صالحون (السبيتي مصطفي: ٢٠٠٠م، ص١٦٣).

وهذه المعادلات الأربعة جري علي تقسيمها الاتصاف بالصفات المقبولة والمرذولة من جانب الفريقين.

الأول: اذ كان السلطان صالحاً واجتمع حوله الوزراء الصلحاء يستقيم به أمر الدولة ويسرع بالمجتمع نحو التقدم والعمران. فذو اللبّ حقيق أن يخلص لهم النصيحة ويبذل لهم الطاعة ويكتم سرهم ويزين سيرتهم ويذبّ بلسانه ويده عنهم ويتوخّي مرضاتهم ويكون من أمره المؤاتاة لهم والايثار لأهوائهم ورأيهم علي هواه ورأيه (ابن المقفع: ١٣٩٢ش، ص١٧٧)، ولم يكن يكتم صاحبه نصيحته وإن استقلّها ولم يكن كلامه كلام عنف وقسوة

ولكن كلام رفق ولين حتى أخبره ببعض عيوبه ولا يصرّح بحقيقة الحال، فيعرّف عيبه فلا يجد ملكه إلى الغضب عليه سبيلاً (إبن المقفع: ٢٠٠١م، ص٣٣٠)، ومن خير أمثلة يمكن الإشارة إليها في هذا الصعيد ما جاء في حكاية البوم والغربان التي تدلّ علي مواصفات الوزير الصالح إزاء الحاكم الصالح.

الثاني: من المستبعد أن تتحسن الظروف العامة لصالح الشعب وتتحقق مصالحهم في غلبتها علي المصالح الشخصية إذ التفّ حول السلطان أعوان فاسدون غير مؤهلين للقيام إلى ما يوكل إليهم وإن كان السلطان صالحاً فإذا كانت الحالة هذه ولم يتخلّص السلطان منهم بطردهم أو كبح جماحهم، يؤدي ذلك إلى آثار سلبية مترديه في حياة الأفراد والجماعات، إن السلطان إذا كان صالحاً وكان وزراءه وزراء سوء منعوه خيره فلا يقدر أحد أن يدنومنه ومثله في ذلك مثل الماء الطيب الذي فيه التماسيح، لايقدر أحد أن يتناوله وإن كان إلى الماء بحاجة (م،ن:ص٢١٤)، وما جاء علي لسان الثور عند ما سعي به الواشون عند الأسد هو من خير ما يصوّر لنا هذه المعادلة بشكل منطقي: أنه لو لم يرد بي إلا خيراً، ثم أراد أصحابه بمكرهم وفجورهم هلاكي، لقدروا علي ذلك، فإنه إذا اجتمع المكرة الظلمة علي البريء الصالح كانوا خلقاء أن يهلكوه (م،ن:ص١٩٨).كما أشار إليه في موضع آخر: ولو أن الأسد لم يكن في نفسه لي إلا الخير والرحمة لغيّرته كثرة الأقاويل (م،ن:ص٢٠٢).

الثالث: إذا اجتمع في السلطة هذه الخلال من الفريقين فلا محالة يؤول الأمر إلى انهيار عرش السلطان وشياع الفوضي والاضطراب في أوصال المجتمع السحيق؛ لأن المتوقع من الدولة أن تكون قوية ضامنة لأمن مواطنيها،عاملة في وحدتهم مثابرة علي خيرهم وتنحي المكروهات عن حياتهم، فإذا كان الحاكم ضعيفاً متكاسلاً في تدبير الأمور و وزراؤه ضعافاً، تزعزعت أركان الدولة وساءت أحوال المواطنين وينقسم الشعب إلى مجوعات متشرذمة متنابذة، تسري فيهم روح الصراع وتصل بهم إلى مهاوي الانحطاط والهلاك، كذلك يعتمد كليلة ودمنة علي تمثيل هذه المسيرة المطلة علي البوار في أسلوب الحكاية في باب البوم والغربان إذ قال: ما أهلك البوم في نفسي إلا البغي وضعف رأي الملك وموافقته وزراء السوء (م،ن: ص٣٢٦) كما أشار إليه في قطاع آخر إذ قال: كانت سيرته سيرة بطر وأشر وخيلاء وعجز وفخر مع ما الى ذلك من الصفات الذميمة وكل أصحابه و وزرائه شبيه به (م،ن: ص٣٣٠).

والرابع: وهذه المعادلة يتحصل منها الفرعان إذا أمعنّا الرؤية بالروية في المعطيات الروائية في كليلة ودمنة، أما الفرع الأول هو أن يتضائل دوره السلبي بما ينطوي عليه من الضعف والجهل حين أتيحت لهم الفرصة بأن يطيعهم في آرائهم الصائبة ويأخذ بأعمالهم السديدة وهذا الذي مثّل عنه الكاتب في مقدمة الكتاب حين نقل لنا كيفية التحاق الوزير الصالح بيدبا بالملك الطاغي دبشليم والفوز بنتيجة رأيه وصحة فكره إذ قال: فلما رأي الملك وما هو عليه من ظلم للرعية، فكّر في وجه الحيلة في صرفه عما هو عليه وردّه إلى العدل والإنصاف (م، ن: ص٣٦)، كما أشار إليه في موضع آخر وقال: فإن وزراء الملك إذا كانوا صالحين وكان يطيعهم في آرائهم لم يضرّ في ملكه كونه جاهلاً واستقام أمره (م،ن:ص٢٩٨).

أما الفرع الثاني: خلافاً لما رأينا في تعهد الوزراء الصالحين أعمال الملك الفاسد وإصغائه إليهم رغبة في مصالح الشعب، توجد حالة أخرى تتخذ شكلا معاكسا لما وقع عليه الأول، لأن فساد الحاكم وسوء سيرته في معاملة الشعب ومصادرته لحريات الناس يسبّب عن توتر العلاقات الثنائية وضعف الثقة فيها وفي الحالة هذه قلما تثمر نصائح الوزراء للحاكم الفاسد، إن لم يكن كلامهم سبب غيظ الحاكم وسخطه عليهم.

ويسترعي كليلة ودمنة انتباه القاريء علي هذه الفحوي حينما يقول: من يبذل ودّه ونصيحته لمن لا يشكره، فهو كمن يبذر في السبّاخ ومن يشر علي المعجب، فهو كمن يشاور الميت أويسارّ الأصم (م،ن: ص١٩٨). أو يشير إلى ما جاء في حكاية الأرنب والصفرد: من ابتلي بسلطان مخادع وخدمه، أصابه ما أصاب الأرنب والصفرد[من البوار] (م،ن: ص٣٠١).

١٠ـ معادلة الصلاح و الفساد بين الحاكم و المحكوم.

تناول ابن المقفع في سياساته إلى موضوع هام له صلة وثيقه بأمهات القضايا ومهمات الأمور في ساحة السياسة انضباطاً واضطراباً وهو موضوع العلاقة بين الحكام والمحكوم وهذا ما انصبت عليه معظم أفكاره في أعماله سواء المترجمة منها أو الموضوعة. وهو منذ البدء في الأدبين يؤكد عليه كما قال في الأدب الصغير: ولاية السلطان بلاء عظيم (ابن المقفع:١٣٩٢ش، ص١٦٩).

حتى انتهي من رسالته المسماة بالصحابة إذ قال: وشر الزمان ما اجتمع فيه فساد الوالي والرعية غير أنّا بحمد الله أصبحنا نرجوا لأنفسنا الصلاح بصلاح إمامنا ولا نخاف عليه

الفساد بفسادنا (كرد علي محمد:١٩١٢م، ص١١٧). فضلاً عما نراه في حديثه حول هذه المعادلة في كليلة ودمنة.

إن كلام ابن المقفع السياسي في علاقة الحاكم بالرعية ينحو نحواً أخلاقياً في معظم حديثه في كتبه وتختلف صيغ كلامه عن الوالي أو الحاكم فهو يخصّ الحاكم تارة باسم الأمير وتارة يلوذ بالإسناد للغائب ايعازاً بسلطة، كما يستخدم في السياق نفسه مصطلح السلطان ذي المؤهلات الفكرية والدينية والخلقية وواجباته تجاه نفسه وتجاه المحكومين من خاصة الناس وعامتهم (بن قينة عمر:٢٠٠٠م،ص٢٦).كقوله في الأدب الصغير: إن للسلطان المقسط حقاً لا يصلح بخاصة ولا عامة أمر إلا بإرادته (ابن المقفع:١٣٩٢ش،ص١٧٧).

نرى لهذا الرأي وما يتصل به في هذه العلاقة نظائر مبثوثة في كتبه خاصة في الأدب الكبير إذ استوفي فيه الكاتب استيفاءاً جميلاً حينما تحدث عما ينبغي للسلطان أن يتصف به. ومجمل الرأي في هذا الصدد إن صلاح العامة بصلاح السلطان وفسادها متأتٍ من فساده وفساد من كان في حاشيته.

١١ـ السفير والعلاقات الدبلوماسية.

أشار كليلة ودمنة إلى أهمية السفير ودوره الإيجابي في تحقيق مصالح الدولة وتسيير مرسومها عند الدول الخارجية. والسفير هو الموظف الدبلوماسي الأعلي في وزارة الشؤون الخارجيه حالياً، يمثّل بلاده في الخارج ويحافظ علي مصالحها وفق الخطة المرسومة. إن للسفير أعلي درجة دبلوماسية مع أنه يتولي شؤون السفارة، فعليه أن يتصل بصلة دائمة بين دولته الوافدة من جهة وبين الدولة المضيفة من جهة أخرى (ضيائي بيجدلي محمد رضا:١٣٨٦ش، ص٤٣٢).

والمقصود من الدبلوماسية في مفهوم القانون الدولي وعلم السياسة هو إدارة العلاقات الدولية وتمثيل البلاد في الخارج وإجراء المفاوضات لدي الدول أو المنظمات الدولية وهي كما جاءت في التعريف المنقول عن القاموس الفرنسي الليترية: معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول. ويظهر في تعريف الدبلوماسية عنوانان أساسيان، أولهما الدبلوماسية تتولي رعاية العلاقات الدولية، حيث إن الدول لاتستطيع العيش منعزلة ومنطوية علي نفسها والثاني فن المفاوضة (عبدالرحمان العبيكان:٢٠٠٧ م.ص ٨٦). ومهما يكن من أمر يعرّفه البروفسور ريفيه بأنها علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات (م،ن:ص٨٧).

تقوم العلاقات الدبلوماسية علي أربعة مفاهيم وهي أركان الدبلوماسية:

- السفير(الرسول وما يندرج تحته من الألفاظ المثيلة)
- مهمة السفير(رسالة)
- الدولة المرسلة
- الدولة المستقبلة (المرسلة إليها).

نظراً لما يحتظي به السفير من أهمية مكانته ودوره الناشط في التفاوض والإجراءات الحكومية ينبغي أن يتصف بصفات ومؤهلات تساعده علي القيام بمهامه الخطيرة.

ومن أول الصفات التي ينبغي للسفير أن يتصف بها أن يكون علي درجة وافرةمن العلم يساعده في اتخاذ القرار المناسب وسداد الرأي في المهام الموكلة إليه، ثم أن يكون عارفاً بالبلاد التي يوفد إليها أو كان عارفاً بلغتها ويبين هذا الأمر في كليلة ودمنة من سؤال كسري أنوشيروان عن رجل مناسب لهذه المهمة وطلبه إلى برزوية الطبيب: فسأل أهل مملكته أن يختاروا رجلاً عاقلاً أديباً عالماً ماهراً بالفارسية والهندية حريصاً علي العلم(ابن المقفع ٢٠٠١م، ص٦١). يؤكد كليلة ودمنة أن السفير نظراً لحساسية مهمته جدير بصلاحيات مميزة تتعلق برفاهيته وتيسير وسائل عمله واحتياجاته،بحيث لايجد نفسه في أية لحظة رهين الضيق والضنك،تجنباً له من السقوط في المغريات التي كثيراً ما يتعرض لها السفراء من قبل الغرباء بهدف استمالتهم وقلب مهامهم بتحويل نتائجها إلى ضرريصيب الدولة الموفدة لهم ويحقق نفع الآخرين (السبيتي مصطفى:٢٠٠٠،ص٢٨٠).

ومن الامتيازات التي تقتضيه سفارته أن يتمتع بالدعم المالي كرادع طبيعي عن الوقوع في الأخطاء والعقبات المستعصية وهي التي أشار إليها الكاتب علي لسان الملك أنوشيروان لبرزوية الطبيب:وأمر أن يحمل معه من المال ما أراد، فإننفد قبل أن يصير إلى حاجته كتب إليه ليمدّه (ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص٦٨). ومن أهم الامتيازات التي يتمتع بها السفراء في خلال دورهم في تمثيل البلاد وإجراء المفاوضات هي التي يعبّر عنها بالانجليزية(Immunity) وتعادل المصطلحات العربية: الحصانة والحرمة والمزايا والاستثناء، أما المصطلح الذي يستعمل كثيراً في النصوص القانونية وله أكثر شياع في إطار العلاقات

الدولية هو الذي يعبّر عنه بالحصانة.

علي السفير أن يحسن التصرف في أعماله وأقواله في الدولة المضيفة في احترام عاداتها وتقاليدها،لأنه جزء من دولته التي يتجسد بشخصه فيها وكل قول أو عمل يصدر عنه ينسب إلى دولته، فيمكن أن يضرّ أو يفيد بمصالح دولته في علاقتها مع الدول المضيفة: واعلمي أن الرسول هو الذي يلين الصدور إذا رفق ويخشن الصدور إذا خرق (م،ن: ص٢٩٨). والدولة الحاضنة لاتحاسب السفراء الوافدة علي ما صدر منهم من الأقول والأعمال والمواقف بل يجب عليها تأمين حريتهم لأن الأصل في تقرير الحصانة هو توفير الحماية اللازمةللسفراء والوفود السياسية لأداء دورهم وهو ما أشير إليه في هذا القول: الرسول غير ملوم في ما يبلغ إن أغلظ في القول(م،ن:ص٣٠٠).

من أجل ممارسة مهامه بشكل فاعل،فإن المبعوث الدبلوماسي بحاجة إلى العديد من الضمانات، لذلك خصصتاتفاقية فينيا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ عشرين مادة لموضوع الامتيازات والحصانات الدبلوماسية وجاء في الفقرة الرابعة من ديباجة الاتفاقية المذكورةوإذ تعتقد أن المزايا والحصانات الدبلوماسية ليس الغرض منها تمييز أفرادوإنما تمكين البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثلة للدول من القيام بمهامها علي وجه مجدّ ولذا يجب منح المبعوث الدبلوماسي مجموعة من المزايا والحصانات تيسر له القيام بواجباته ومسؤولياته (عبدالرحمان العبيكان:٢٠٠٧م،ص٢١٣).

وفي قول الكاتب أعلاه إشارة مختصرة إلى ما جاء في الاتفاقية وما يصدق عليه في العهود الدولية المعاصرة بعد ما مضي من تلك الأيام حقبةتستغرقأكثر من ألف سنة.

١٢ـ التفاوض.

التفاوض يعني دخول الأطراف المعنية في حوار أو نقاش بهدف الوصول إلى إتفاق ترضي عنه تلك الأطراف ويضمن لها الحد الأدني المقبول من المكاسب (م، ن: ص٣٤). والمفاوضة هي الوظيفة الأساسية الدبلوماسية في تيسير علاقات الدولة الخارجيه في علاقاتها مع الدول والشخصيات الدولية الأخرى (م. ن: ص٨٦).

مع أن كليلة ودمنة لم يقم بوضع تعريف محدد للمفاوضة في العلاقات السياسية، ولكنه يمكن لنا أن نحوز علي معاييرها ومايقع في حيزها من الشروط بالدراسة الدقيقة في معطيات

الحكايات التي جي ء بها في ضمنه.

فمن الأبواب التي يمكن أن يشار إليها في هذا الصدد: بعثة برزوية الطبيب والجرذ والسنور وما يتخلل في الأبواب الأخري من الحكايات يندرج تحت هذا العنوان.

١٢-١) المصلحة المشتركة.

وهي التي تدفع الطرفين أو الأطراف إلى المفاوضة تحقيقاً لمصالحهم وتجنيبًا للأضرار الفادحة حينما يواجهون الأزمات الطارئة أو غير طارئة، لأن النفع من أهم أركان المفاوضة وقد يوفر حصولها بحصول المفاوضة. يتجلي هذا الموضوع في كليلة ودمنة بوجود الجرذ في ورطة يجاهد للخلاص منها و وجود السنور في الورطة نفسها، حيث جاء: أنا اليوم شريكك في البلاء ولست أرجو لنفسي خلاصاً إلا بالذي أرجولك فيه الخلاص(ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص٣٥٤).

١٢-٢) الطرف الثالث.

يحصل على هذا الشرط بتواجد طرف ثالث غير داخل في ساحة المفاوضة أو حلول أزمة أو نشوء حدث قد تسبّب عنها ظروف المفاوضة؛ لأن المصلحة المشتركة لا يمكن أن تتوفر إلا بهذا السبب، كما نري في المثال الماضي، إذ أن هناك حاجة لدى كل طرف عند الآخر بسببه: وابن عرس ها هو كامن لي والبوم يرصدني وكلاهما لي ولك العدوّ... والذين حالتهم واحدة وطباعهم مختلفة تجمعهم الحالة وإن فرقتهم الطباع (م،ن:ص٣٥٤)

١٢-٣) التنازل المقبول

يتضمن هذا الشرط أن يتنازل كل طرف عن بعض منافعه بما تقتضيه الظروف لصالح المفاوضة وتظهر المفاوضة بأقل حاجز إذا كانت بالرضي المتبادل ومن الأمثلة التي تدّل علي هذا الرضي ما جاء به الكاتب في حكاية الأرنب والأسد: فإن أنت أمّنتنا ولم تخفنا فلك علينا في كل يوم دابة نرسل بها إليك في وقت غذائك فرضي الأسد بذلك وصالح الوحش عليه(م،ن:ص١٧٥). أو كما جاء به في باب الجرذوالسنور: وقد إضطرّني وإياك حاجة إلى ما أحدثنا من المصالحة(م،ن:ص٣٥٧).

١٢-٤) قوة الاستدلال والإقناع

كانت الواجبات الملقاة علي عاتق السفراء والمندوبين السياسيين تعوزهم إلى التسلح بهذه القوة خاصة حينما تفوّض إليهم المهام السرية أو يمنحون التفويض التام؛ لأن المفاوضة ناجمة عن حاجات الدول في تلك الفترة وإذا لم تراعي فيها تلك الشروط أو اختلّ ببعضها لن تحافظ علي توازن الامتيازات في تلك الساحة وهذا الشرط من أهم المؤثرات التي يمكن فقدها في الأطراف المعنية أن يهدي مصير المفاوضة إلى موقف مغاير لما خطّط في برامج الدولة ومنيتسلح بسلاح الإقناع لاتعجزه مشكلة ولا يقعد به طارئ في ما جري في ساحتها من الأحداث الغامضة. وفي سياق التفاوض بين الجرذ والسنور يقتنع السنور بما سمع من قول الجرذ: فلما سمع السنور كلام الجرذ وعرف أنه صادق، قال له: إن قولك هذا لشبيه بالحق (م،ن:ص٣٥٤).

١٢-٥) الوفاء بالعهد

وهذا ما يعبّر عنه بالشرط التنفيذي، مع أن هذا الشرط يندرج في نهاية المقدمات ويعدّ فرعياً بالقياس إلى الشروط الأخري، فلا شك بأن آثار المفاوضة والحصول علي مكاسبها البعيدة لاتتم إلا به. نري دائماً بأن كليلة ودمنة تؤكد علي أهمية الوفاء بالعهود ويظهر ذلك في سرد الحكايات بين البهائم كما جري بين الأسد والأرنب: فرضي الأسد وصالح الوحش ووفين له (م،ن:ص١٧٤). أو كما قيل: العاقل يفي لمن صالحه من أعدائه بما جعل له من نفسه ولا يثق به كل الثقة (م،ن:ص٣٥٧).

١٣- القضاء والسلطة القضائية

السلطة القضائية إحدي من الأركان الثلاثة المكوّنة للدولة في هندستها الإدارية ولا يتم معناها إلا بمشاركتها السلطة التشريعية والتنفيذية في إصدار القوانين وتنفيذها فيما يخصّ بشأن الدولة والأفراد وهي مسؤولة عن الفحص عن الجنح والجرائم ومحاكمة المذنبين وتحقيق العدالة. من أهم المباديء الأساسية في الإسلام إقامة العدل والقضاء علي الظلم والجور وقد ارتبطت جميع مناحي التشريع الإسلامي بالعدل،فلا يوجد ثمة حكم إلا ارتبط به. فهو الأصل في التشريع الإسلامي، لذلك نري إن أهم ما يجب أن يتصف به الحاكم الإسلامي هو أن يكون عادلاً منصفا بعيداً عن كل جور أو ظلم، مخلصاً لواجبه، وفياً

لمصالح الأمة (حسين الحاج حسن: ٢٠٠٦م، ص١٨٣).

إن العدل بغضّ النظر عما يؤكد عليه في التعاليم الإسلامية من إعلاء شأنه والحثّ علي إقامته هو مدلول جوهري ينشأ ويترعرع في أجواء الوجدان البشري الصالح ويرتسم علي صحيفته ختام التصديق من كل المذاهب والأديان؛ لأنه أساس القضاء ولا يمكن القضاء الصالح إلا بالعدل.

لذلك فإن ابن المقفع يهتم اهتماماً بالغا بمسألة القضاء في آثاره ويجعله موضع عنايته فيها؛ لأنه من أهم الأمور التي يتحصن بها سبل الأمن في البلاد وينتظم بها نظام المجتمع الإداري والاجتماعي ويتقلص بها عن حياة الجماعة ماتلقيه من ضلال ثقيلة للفوضي والاضطراب ويقع هذا الأمر في آثاره موقعين: أولهما في ما يتخلل جريان الأحداث بين الدواب في كليلة ودمنة خاصة في باب الفحص عن أمر دمنة. إن البدء بكلمة فحص في عنوان حكاية الفحص عن أمر دمنة له دلالة الوصول إلى الحقيقة وتجنب الزيف والكذب (كريم محمد إدريس:٢٠٠٩ م،ص١١٧). والثاني في ما أشار الكاتب علي الحاكم العربي وتقريره النقد اللاذع نحو القضاة في رسالته المسمّاة برسالة الصحابة.

١٣-١) ضرورةالتقنين

هذا المصطلح أو ما يعبّر عنه باسم التدوين أيضاً، يتصدر تكوين النظام القضائي في البلاد المتحضرة؛ لأن الأساس المعتمد في الحكم والقضاء أن يكون مرجع عام في جميع القضايا والمخاصمات يصدر عنه القضاة أحكامهم حسب الجرائم نوعها أو تحميل العقاب علي المقترفين وهذا يحجز عن استبدادية الرأي وتدخل الآراء الشخصية للقضاة في أنظمة المرافعات. جاء هذا المفهوم في كليلة ودمنة حينما أمر الأسد بحضور النمر صاحب القضاء للفحص عن أمر دمنة، إذ قال: ويبحثوا عن شأنه ويفصحوا عن ذنبه ويثبتوا قوله وعذره في كتب القضاء (ابن مقنع:٢٠٠١ م،ص٢٤٤).

هذا ما أشار إليه الكاتب في رسالة الصحابة بشكل إخصائي حينما اقترح علي الخليفة أن يضع قانوناً رسماً بشأنه مرجع واحد يسير عليه القضاة ويجري عليه أحكامهم في أجواء البلاد كلها، إذ قال: مما ينظر أميرالمؤمنين فيه أمر هذين المصرين وغيرهما من الأمصار والنواحي اختلاف هذه الأحكام متناقضه التي قد بلغ اختلافها أمرا عظيماً في الدماء

والفروج و الأموال، فيستحل الدم والفرج بالحيرة وهما يحرمان بالكوفة، ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفة فيستحل في ناحية منها ما يحرم في ناحية أخرى غير أنه علي كثرة ألوانه نافذة علي المسلمين في دمائهم وحرمهم يقضي به قضاة جائزاً أمرهم وحكمهم. (كرد علي محمد:١٩١٣ م،ص١٢٥).

وهو في هذه الرسالة يسعي إلى تقنين القوانين وتوحيدها لئلا يتسرب الفساد والفوضي في المجتمع بما تسبب عنه هذه الأحكام المتناقضة من المذاهب الأربعة ومن ثم حاول أن ينفذ فكرتها بشكل منطقي تقع في موضع القبول من سمع الخليفة، فيذكر في النهاية: فلو رأي أميرالمؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية والسير المختلفة فترفع إليه في كتاب ويرفع معها مايحتجّ به كل قوم من سنة أو قياس ثم نظرأميرالمؤمنين في ذلك وأمضي في كل قضية رأيه الذي يلهمه الله ويعزم له عليه وينهي عن الفساد بخلافه وكتب بذلك كتاباً جامعاً عزماً لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً ورجونا أن يكون اجتماع السير قربة لإجماع الأمر برأي أميرالمؤمنين(م،ن:ص١٢٦).

إن فكرة توحيد القوانين كانت من بنات أفكاره التي تلقّاها عن ثقافته الفارسية قبل كل شي ء ولم تكن مشتقة من القانون البريتوري الروماني كما يتشدق به بعض المحدثين.

١٣-٢) صفات القاضي

أ- العدالة: لا يمكن اعتماد الشعب علي الهيئة المنتدبة للقضاء إلا أن يكون فيهم رجال يتوفر لديهم الشروط اللازمة للقضاء ومن أهم الشروط التيينبغي أن يتحلي بها القاضي وصف العدالة وهي ملكة نفسانية تعطي القاضي صلاحية القيام بالقضاء ومحاكمة الخصوم وهي من أبرز الصفات التي لاشك في لزومها عند القاضي وإذا تأصل هذا الشرط في نفس القاضي فلا يستهويه الأهواء والإطراء فيكون قاطعاً في ما صدر عنه من أحكامه العادلة؛لأنه مؤتمن علي حقوق الناس.جاءهذا المفهوم فيما يبديه دمنة عند الأسد في الحديث عن القاضي الصالح: وأنا أرغب إلى الملك إن كان في شك من أمري، أن يأمر بالنظر فيه ويكون من يتولي ذلك لا تأخذه في الله لومة لائم(م،ن:ص٢٣١). أي يتعين على القاضي أن يكون محايداً في حكمه فلايميل إلى خصم ولا يبخس آخراً في المنازعة المعروفة لديه.

ب- عدم التسرع في إثبات التهم: لا يجوز للقاضي في المنازعة المعروفة أمامه أن يحكم علي الخصوم دون سماع أقوالهم والوقوف علي أدلتهم وإعطاء المهلة المناسبة للدفاع وإعداد الجواب، فعليه أن لا يخرجه التسرع في إثبات التهم إلى طور في القضاء فيندم علي ما صدر منه دون التثبت والتصبر مما سمع من الأخبار والشايعات.فهذا ينتهي إلى الآثار السلبية الخطيرة التي تحطّ من شأن السلطة والعدل القضائي وتقوض ركائز الأمن في الدولة في شتي جوانبها.ومن خير أمثلة تدلّ علي هذا الفحوي ما جاء في تردّد القول بين دمنة والقاضي حين انطلق بدمنة إلى المجمع عند القاضي:استفتح سيد المجلس، فقال يا دمنة قدأنبأني عن خبرك الأمين الصادق وليس ينبغي لنا أن نفحص عن شأنك أكثر من هذا... وقد ثبت شأنك عندنا وأخبرنا منك من وثقنا بقوله(م،ن:ص٢٥٢).

فلا يصّح إدانة المتهم مجرماً قبل أن يثبت الاتهام كما اعتبر دمنة مجرماً لمجرد ادّعاء أم الملك عند القاضي في شأن دمنة وقتل شتربة، فظهر هذا المبدأ في احتيال دمنة وتذرعه بالحيلة القانونية في مجلس القضاءمحاولة منه في دفع الخديعة التي تورط فيها من جانبه نفسه، حيث قال: أراك أيها القاضي لم تتعود العدل في القضاء وليس في عدل الملوك دفع المظلومين ومن لا ذنب له إلى قاض غير عادل، بل المخاصمة والذود عن حقوقهم فكيف تري أن أقتل ولم أخاصم(م،ن:ص٢٥٢).

ج- التحري في اختيار الشهود: يهدف الإثبات في الفقه الجزائي إلى إظهار الحقيقة إذ ليس من المعقول أن يعاقب المتهم قبل المحاكمة؛لأن في هذا أخطاء جسيمة وخسائر فادحة للشعب ومصالح الدولة، سواء منها ما تأسسعلي نظام الإثبات القانوني أو نظام الإثبات الوجداني. يجب علي القاضي أن يعزر أحكامه بوسائل الإثبات القانوني –وهذا ما يبدو ملامحه في كليلةودمنة–حيمنا يصدرها حول القضايا الإجرائية المختلفه.ومن بين هذه الوسائل تبرز الشهادة أوما يسمي باسم البينة الشخصية تالي الإقرار أي يحق للمتقاضي أن يثبت ادعاه أو دفاعه بهذه البينة في الحدود المنصوصة عنها قانوناً. للشهادة شروط يجب توافرها لدي الشاهد ومنها عدم التهمة أو وجود المصلحة للشاهد مع أحد الخصوم أو الأطراف الثالثة. ظهرت هذه النقيصة في الشاهد فيما جري بين دمنة وسيد الخنازير عندما تكلم زوراًعليدمنة تقرباً من أم الملك وازدياداً في الحظوة عند الأسد.فتكلم سيد الخنازير

لإدلاله وتيهه بمنزلته عند الأسد (م،ن:ص٢٤٧).

في الواقع كان الخنزير مثالاً بارزاً لهؤلاء الشهود الذي يقررون مصيراً مأساوياً علي المتهمين دون أن يكونوا نزهاء في شهاداتهم. ومنها النصاب: وهو كما جاء في المعجم الوسيط، العدد الذي يصح به عقد الجلسة (جماعة من الباحثين: ٢٠٠٤ م،ن:ص٩٢٥).

وكان المقصود منه أقل العدد اللازم للشهود ليصدر به الحكم أو ينفذ قانونياً. فثمة يوجد في الفقه الجزائي بعض الجرائم لا توجب الشهادة الواحدة فيها حكماً إلا أن تكتمل بشهادة أو شهادات أخرى. ومن بين هذه الجرائم يجب في القتل أن يؤتي بشهادة عدلين إثباتاً لهذه الجريمة،كما أشار إليه الكاتب في نهاية باب الفحص عن أمر دمنة وإلي ما يقتضيه الحكم في هذه المسار:فقال لهما الأسد:ما منعكما أن تقوما بشهادتكما، فقال كل واحد منهما: قد علمتُ أن شهادة الواحد لا توجب حكماً فكرهتُ التعرض لغيرما يمضي به الحكم، حتى إذ شهد أحدنا قام الآخر(ابن المقفع:٢٠٠١م،ص٢٥٧).

د- عدم الحكم بالظن والقياس: لا يجوز للقاضي أن تميل ظنونه الشخصية وشبهته ضد المتهم أو لصالحه في سير المحاكمة،كما لا يجوز إرشاد المتهم أو المدعي إلى أفضل سبل الدفاع، بل عليه النظر في دفع الخصوم وتفحصها و التثبت من مطابقتها أو مخالفتها للواقع والقانون(السبيتي مصطفي:٢٠٠٠م،ص٢٤٢)، و هذا مانصّ عليه الكاتب في كليلة ودمنة حيث قال: إن صالحي القضاة لا يقطعون بالظن ولا يعملون به لافي الخاصة ولا في العامة(ابن المقفع:٢٠٠١م،ص٢٥٣).

ومن القضاة من يبني أحكامه علي الظن فلا يسلم من الوقوع في ورطة الشبهة والأضرار الفادحة، فعلي القضاة ألا أن يسعوا في توجيه التهم أو يصدروا من أحكام أو قرارات إلا بعد أن توفرت لهم الشروط اللازمة للتوجيه والإصدار ومغبة هذا الأمر عظيمة جداً؛ لأنه يمسّ بالقضاء وحقوق الشعب الرئيسية في حين أن الأبرياء يدانون ويقعون ضحايا الظنون والمقترفين الظلمة ينالون من التكريم ما لا يمكن دفعه عن عاتق المظلومين.

مع أن ابن مقفع لم يكن فقيهاً ولكنه لم يكن بعيداً أو جاهلاً عما ذخر به قاموس الفقهاء العباسيون من المصطلحات والألفاظ الشرعية في الأدلة والمسائل الموضوعية. ويتبدّي هذا الأمر لدي ابن المقفع في رسالة الصحابة حين استنكر علي القضاة تذرعهم بالقياس

الشكلي وأنّبهم علي استنادهم إليه كدليل مقبول للعقوبة والتشهير، إذ قال في هذا الصعيد: فإن من أراد أن يلزم القياس ولا يفارقه أبداً في أمر الدين و الحكم، وقع في الورطات ومضي علي الشبهات وغمض علي القبيح الذي يعرفه ويبصره، فأبي أن يتركه كراهة لتركه القياس(كردعلي محمد: ١٩١٣، ص١٢٦).

فهو مثّل عن نموذج بيّن فيه مدي خطورة الاستناد بالقياس في آرائهم وقال: وذلك أن رجلاً لوقال: أتامرني أن أصدق فلا أكذب كذبة أبداً، لكان جوابه أن يقول نعم، ثم لوالتمس منه قود ذلك، فقال: أتصدق في كذا وكذا حتى يبلغ به أن يقول الصدق في رجل هارب استدلني عليه طالب ليظلمه فيقتله لكسر عليه قياده وكان الرأي له أن يترك ذلك وينصرف إلى المجمع عليه المعروف المستحسن (م،ن:ص١٢٧).

وهو في هذا الموقف أي باتخاذه القرار المخالف لما يذهب إليه الفقهاء العباسيون في استنادهم إلى القياس كأحد من الأصول الاستنباطية في الفقه القضائي كان قريبا من أصحاب الإمامية وهم يستنكرون القياس في قاموسهم القضائي ولايستسيغونه كدليل مقبول من الوجهة العقلية في عالم القضاء ناهيك أن يترتب عليه بعض الأحكام القضائية في مشهد الواقع.

١٣-٣) المسؤولية الجنائية

إن الجاني حرّ في اختياره لأعماله الإجرامية، ممتلكاً زمام الإرادة والتمييز وقت اقتراف الجريمة التي قرّر لها قانون العقوبات جزاءاً جنائياً وهذا يعني أنه لم يكن في حالته قد أكره فيها علي ارتكابه فعلاً انحرف به عن المنهجية السليمة للقواعد الاجتماعية. ومن لم يتمتع بالإرادة والاختيار حين يرتكب فعلاً منهياً عنه ويعتدي علي حرمة القانون بالأسباب النفسية والخارجية فلا يستحق تحميل العقوبات عليه، فرفع عنه مسؤولية الإجرام من المنظور القانوني.

ظهر في القرن التاسع العشر الطبيب الإيطإلي الشهير وعالم الجريمة لومبروزو(١٩٠٩-١٨٣٥) وابتدع نظرية متأصلة في الأساس البيولوجي والتكويني المسمّاة بنظرية ((الرجل المجرم)) أو ((المجرم بالفطرة)) وهو ذهب إلى أن المجرم إنسان يتميز بملامح عضوية وخصائص جسدية وميزات نفسية قد توفرت فيه عن طريق الوراثة وهو مطبوع علي الشر ومنقاد إليه بحكم تكوينه البيولوجي.

وهذا القول الخطأ قد جاء في كلام الخنزير حين اعتمد في توجيه التهم علي أن هناك بعض سمات جسدية قائمةعلي وجه دمنة يدلّ علي اتهامه بالخبث والخديعة والفجور، إذ قال: إن العلماء قد كتبوا أنه من كانت عينه اليسري أصغر من عينه اليمني وهي لا تزال تختلج وكان أنفه مائلاً إلى جنبه الأيمن فهو خبيث جامع للخبث والفجور وكان دمنة علي هذه الصفة (ابن المقفع:٢٠٠١م، ص٢٤٨).

كما أشرنا سالفاً أن المسؤولية تفترض الحرية والإرادة في الاختيار والتمييز، فبانتفائها ترفع المسؤولية عن فاعل الجريمة وإذا أردنا أن نحلّل هذا الرأي ونستجلي مدي خطأه علي مسرح الواقع، فبإمكاننا القول: إذا كان السلوك اللاسوي باعتباره خرق لقواعد الضبط الاجتماعي أو خروج عن المعايير الانضباطية نتيجة مباشرة للاستعداد الذاتي أو القوة الكامنة، فلابد أن يمال إلى القبول بأن فاعل الجريمة ليس مسؤولاً عن سلوكه الانحرافي بما انطوي علي العاهات الجسدية والشذوذ النفسي والخلقي؛ لأنه متجه إلى الجريمة من خلال السمات الجينية الموروثة وليس له في الحالة هذه خيار للإقلاع عن ارتكاب الجريمة. جاء علي لسان دمنة كلام في هذا المعني مفاده أنه لو صحّ أن يكون منقاداً إلى الشر بحكم تكوينه البيولوجي، لكان مكرهاً في ذلك و ليس له الإدراك الكافي لفهم المعايير السلوكية ولهذا ترفع عنه المسؤولية. تقررّت هذه الحجة هنا في كلامه: فإن كان يزعم أن ما في جسمي من هذه العلامات هو الدليل علي صدق مارميت به، فإني إذن أكون قد وسمت بسمات وعلامات اضطرّتني إلى الإثم فعملت بها ما عملت (م،ن:ص٢٤٩).

١٤-النتيجة

نلخّص من العرض السابق إلى نتيجة مؤدّاها أن ابن المقفع في زمنه كان أول أديب اجتماعي ابتدأ بالحركة الإصلاحية التي استأثرت السياسة فيها حظاً وافراً لديه وهو في هذه الدعوة الحارة إلى الاصلاح حاول أن يرسم خريطة طريق في السياسة وليقدم لنا صورة دقيقة لما ينبغي أن يسير عليه الحكام وأصحاب المناصب وبخاصة أنه شرح فيها الطريقة التي يجب أن يحتذيها المجتمع الإنساني عموماً.

لقد أعطي ابن المقفع بعبقريته الفذة في كل قطاع من سياساته بمعطيات جديدةٍ يمكن تطبيقها علي كثير من المعايير اليومية في حقل السياسة وبناء الدولة وهو في تخريجه هذا لم

يتغافل عن العديد من الأمراض السارية في أوصال الدولة وزجّ فكرته في مقارعة الظروف المحيطة بحياة المجتمع وجهر بآرائه التوجيهية الناقدة إلى معالجة الأمور وإصلاح جهاز الحكم والتعديل في سنّ القوانين، فذهب هذا العقل المتحضر في النهاية ضحية لآرائه الإصلاحية الجريئة في إدانته نظام الحكم القائم ومخالفته حكام الدولة العباسية لسلوكهم الاستبدادي في قمع الحريات وإنكار هم حقوق الشعب الرئيسية حتى في أبسط أشكالها في بيئة متورطة في منظومة من الجهل و البطش والخرافة.

Abstract:

This article examines the political data that ibn-almoqaffa as first political writer after the appearance of the islam during his reformist ideas applied and this work was performed through criticism of reign structure as important tool in his political style to express his views and ideas in order to achieve desired modification. In the process of using these data took his intellectual leaven from source of Persian culture wich was unknown for arabs and shaped it in new format with Arabic view to be matched to the new environmentand its conditions. He once took this approach, found that new Islamic civilization has not such data, thus he followed approach that no one else know it and open this path by his intellect and knowledge. Ibn al-moqaffa when dealt whith this task, he lived among civilization: ancient Persian civilization and rising Islamic civilization

Many of these data including the features that some of today's political standards and indicators in the fields of political science and international law are known by then.

Some of these data relating to the structure of the state and it's role in representing foreign relations or diplomatic issues and other including general judicial concepts from the perspective of domestic policy.

Key words: political data , ibn-almoqaffa , reformist , standards , state , political science.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن خلكان: ١٣٦٤، **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان**،ج٢،ط٢،قم،مطبعةأمير.
- ابن المقفع، عبدالله: ٢٠٠١م، **كليلة و دمنة**، دارالهلال، بيروت.
- ابن المقفع، عبدالله: ١٣٩٢ش، **الأدب الصغير و الأدب الكبير**، ط ا، انتشارات جامعة قم، قم.
- ابن النديم: ١٣٥٠ش، **الفهرست**، تهران، مكتبة الأسدي.
- أمين، أحمد: ٢٠٠٣م، **ضحى الإسلام**، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- بن عبدالرحمن العبيكان، عبدالعزيز بن ناصر: ٢٠٠٧م، **الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي**، ط١، شركة مكتبة العبيكان، الرياض.
- بن قينة، عمر: ٢٠٠٠م، **الرؤية الفكرية لدي ابن المقفع وابن العنابي والكواكبي**، ط١، دار أسامة، عمان.
- بي‌گ‌دلي، محمدرضا: ١٣٨٦ش، **القانون العام الدولي**، ط٢٩، مكتبة گ‌نج دانش، تهران.
- جرداق، جورج: ١٩٧٠م، **بين علي و الثورة الفرنسية**، ج٢، مكتبه الحياة، بيروت.
- جماعة من الباحثين: ٢٠٠٤م، معجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- جمعة،حسين علي:٢٠٠٣م،**ابن المقفع بين حضارتين**،ط١،المستشارية الجمهورية الإسلامية الإيرانية،دمشق.
- الحاج حسن، حسين: ٢٠٠٦م،**حضارة العرب في صدر الاسلام**، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت.
- حمزة،عبداللطيف:٢٠٠٠م،**ثلاث شخصيات في التاريخ**،الهئيه المصرية العامة لكتاب،القاهرة.
- دوري، عبدالعزيز: ٢٠٠٨م، **النظم الأسلامية**، ط ا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سبيتي،مصطفي:٢٠٠٠م،**جذور المكيافلية في كليلة و دمنة**،دارالفارابي،القاهرة.
- شلق،علي: ١٩٩٢م، **مراحل تطورا النثر العربي في نماذجه**،ج٢،ط١،دار العلم للملايين،بيروت.
- عظيمي،عباسعلي:١٣٥٥ش، **شرح حال وآثار ابن المقفع**، انتشارات فرخي، تهران.
- غفراني الخراساني، محمد:د.ت،**عبدالله ابن المقفع**، دارالقومية،القاهرة.
- الفاخوري،حنا:١٣٨٠ش،**تاريخ الأدب العربي**،ط٢،انتشارات طوس،تهران.
- كردعلي،محمد:١٩١٣م، **رسائل البلغاء**، دارالكتب العربية الكبري،القاهرة.
- كريم محمد،إدريس: ٢٠٠٩م،**الوحدة السردية في حكايات كليلة و دمنة**،ط١، دارمجدلاوي،عمان.
- محمد عبدالله الثبيتي، نوير بنت ناصر: ٢٠٠٦م، **تنوع الأداء البلاغي في أدب ابن المقفع**، د.ط، جامعةأم القري، مدينة.
- وادي،طه:١٩٩٦م،**الرواية السياسية**،القاهرة،دارالنشرللجامعات المصرية.